المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/09/2013

إجراءات حقوقية جديدة في المغرب للكشف عن قضية 'فدرت الكويع'

المجلس الوطني لحقوق الانسان يفتح قنوات اتصال مع عائلات الضحايا الثمانية ويعلن استعداده لاستقبال أية أدلة ذات صلة.

ميدل ايست أونلاين

المجلس مع ملف مفتوح منذ 2004

الرباط – أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الاثنين في المغرب عن جهود جديدة لكشف ملابسات وفاة ودفن ثمانية أشخاص في الموقع المعروف بـ"فدرت الكويع" في حادثة ربما تعود الى عشرات السنين.

وتداولت وسائل اعلم مغربية قضية العثور على رفات ثمانية أشخاص قد يكون تم دفنهم جماعيا.

وأبدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان استعداده لاستقبال أية أدلة كفيلة بكشف الحقيقة حول ملابسات وفاة الأشخاص الثمانية وسيعمل على الاتصال بعائلاتهم لجمع اية معلومات جديدة وصولا الى تحقيق العدالة حسب القوانين المغربية والدولية.

وفي التفاصيل، قال المجلس في بيان نشرته وكالة الأنباء المغربية "لقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة، خلال ولايتها (2004-2005)، بأبحاث حول الضحايا الثمانية المتحدث عنهم، وذلك عقب طلب تقدمت به أسرهم أو أقرباؤهم أو أطراف أخرى بالنسبة لخمسة منهم، أو بمبادرة ذاتية من الهيئة بالنسبة لثلاث حالات".

وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد أجرت، آنذاك عدة جلسات استماع وجمعت أو تسلمت مجموعة من الوثائق حول هذه الحالات، التي ما تزال مدرجة ضمن أرشيفها.

وبالنظر لكون سنة 1976 تميزت بمواجهات مسلحة بين القوات المسلحة الملكية والجيش الجزائري وعناصر من البوليساريو، فإنه لم يتم التمكن من استيضاح الحالات الثمانية خلال ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، التي لم تتمكن من الولوج، إلى غاية اليوم، إلا إلى أرشيف السلطات المغربية. وليتم تكليف لجنة للمتابعة من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة بهذه الحالات الثمانية من ضمن حالات أخرى لم يتم توضيح ملابساتها.

وقد تم تنصيب اللجنة المذكورة في مارس/اذار 2006 من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، وكلفت بإنهاء مسلسل جبر الضرر والتحقيق، عند الاقتضاء، في حال ظهور عناصر جديدة.

وكما يحدث في مثل هذه الحالات، أجريت محادثات بين الحكومة المغربية ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المختصة بحالات الاختفاء القسري واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كجزء من جهود هذه الجهات في مجال تقصي الحقائق بشأن حادثة "فدرت كويع".

وفي هذا الصدد، قامت لجنة الصليب الأحمر بزيارة المغرب ثماني مرات كان آخرها في ابريل/نيسان 2013. وقد أسفر هذا التعاون عن كشف الكثير من الحالات، في حين ان من المقرر عقد الجلسة القادمة خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

وركزت تحقيقات هيئة الإنصاف والمصالحة على جميع أنواع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان (الاختفاء القسري، الاحتجاز التعسفي، الاعدامات المستعجلة، التعذيب، انتهاك الحق في الحياة نتيجة لاستخدام غير متناسب للقوة، النفي الاجباري..)

وأجريت أعمال التحقيق هذه بناء على طلب من اهالي الضحايا والمعلومات المتوفرة آنذاك لدى المنظمات الحقوقية غير الحكومية المحلية والدولية.

ولكن في الكثير من المناطق، بما فيها الأقاليم الجنوبية، تولت هيئة الإنصاف والمصالحة التحقيقات بناء على معلوماتها الخاصة في الحالات التي لم تتلق عنها طلبات من عائلات الضحايا ولم تتم الاشارة اليها من قبل المنظمات غير الحكومية.

وفي المجمل، فإن عدد حالات الاختفاء القسري التي تولت الهيئة التحقيق بشأنها أكبر من عدد الطلبات الموجهة اليها وأسماء الضحايا الواردة في تقارير تلك المنظمات غير الحكومية.

وخلال القيام بهذه الأعمال، كشفت مواقع الدفن التي تم تحديدها بأن الضحايا دفنوا في قبورمنفصلة. وتم العثور ايضا على مقبرتين جماعيتين، احداهما في الدار البيضاء خلال فترة ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، والأخرى في الناظور بعد فترة ولاية الهيئة. وقد جرى الإعلان عن هذه المعلومات، حيث تم دفن هذه الجثث وفق التعاليم الاسلامية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوضح موقفه من رفات ثمانية أشخاص بـ «فدرت الكويع» بأمغالة

يعلن استعداده لتلقي أي معلومة من شأنها المساهمة في إقرار الحقيقة

1/7034

محمد حجيوي

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، توضيحاته بخصوص اكتشاف رفات ثمانية أشخاص قيل إنه تم العثور عليهم في مدفن جماعي بالموقع المعروف بـ «فدرت الكويع» بالقرب من أمغالة.

وذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بيان له بهذا الخصوص، أن هيئة الإنصاف والمصالحة قامت خلال ولايتها (2004-2005)، بأبحاث حول الضحايا الثمانية المتحدث عنهم، وذلك عقب طلب تقدمت به أسرهم أو أقرباؤهم أو أطراف أخرى بالنسبة لخمسة منهم، أو بمبادرة ذاتية من الهيئة بالنسبة لثلاث حالات، مشيرا إلى أن الهيئة كانت قد أجرت، آنذاك عدة جلسات استماع وجمعت أو تسلمت مجموعة من الوثائق حول هذه الحالات، التي ما تزال مدرجة ضمن أرشيفها.

وذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه بالنظر لكون سنة 1976 تميزت بمواجهات مسلحة بين القوات المسلحة الملكية والجيش الجزائري وعناصر من البوليساريو، فإنه لم يتم التمكن من استيضاح الحالات الثمانية خلال ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، التي لم تتمكن من الولوج، إلى غاية اليوم، إلا إلى أرشيف السلطات المغربية. وليتم تكليف لجنة للمتابعة من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة بهذه الحالات الثمانية من ضمن حالات أخرى لم يتم توضيح ملابساتها، مشيرا إلى أن هذه اللجنة تم تكليفها في مارس 2006 من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، بإنهاء مسلسل جبر الضرر والتحقيق، عند الاقتضاء، في حال ظهور عناصر جديدة.

وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه على غرار حالات أخرى لم يتم كشف ملابساتها، فإن الحالات الثمانية كانت موضوع مراسلات دائمة بين الحكومة المغربية ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية وغير الإرادية، وبين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في إطار مجهوداتهما المشتركة للكشف عن الوقائع.

وفي هذا الإطار، أوضح المصدر ذاته، أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قامت بثماني زيارات للمغرب، تعود آخرها إلى شهر أبريل 2013. ومكن هذا التعاون من الكشف بشكل نهائي على ملابسات العديد من الحالات، ومن المقرر أن تعقد جلسة العمل المقبلة في نوفمبر 2013، مشيرا إلى أن التحقيقات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة، همت جميع أنواع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (اختفاء قسري، اعتقال تعسفي، إعدامات جماعية، تعذيب، المس بالحق في الحياة بسبب الاستعمال المفرط للقوة، إبعاد قسري،،، الخ).

وقد تم إنجاز هذه التحقيقات بناء على طلبات الضحايا السابقين أو ذوي حقوقهم، ولكن أيضا انطلاقا من جميع اللوائح المتوفرة للضحايا، التي أعدتها منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، سواء الوطنية منها أو الدولية، وأن هيئة الإنصاف والمصالحة قامت في العديد من الحالات، وضمنها حالات ذات صلة بالأقاليم الجنوبية، وبمبادرة ذاتية منها، بالتحقيق في حالات لم تطالب بها العائلات ولم تكن مدرجة في تلك اللوائح.

وخلص البيان التوضيحي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى أن عدد الحالات التي قام بالتحقيق في شأنها، فاق عدد الطلبات والأسماء الواردة في لوائح الجمعيات، وأنه خلال هذا العمل، مكنت أماكن الدفن التي تم تحديدها، من معاينة أن الضحايا قد تم دفنهم في قبور منفصلة، وفي حالتين اثنين، تم العثور على مقبرتين جماعيتين، الأولى في الدار البيضاء خلال ولاية هيئة الانصاف والمصالحة، والثانية في الناظور بعد نهاية ولاية الهيئة. وقد تم الإعلان عن هذه الوقائع، وتم دفن الجثامين في مقابر فردية وفق تعاليم الديانة الإسلامية.

وأعرب المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن استعداده لتلقي أي عنصر من شأنه المساهمة في التقدم في إقرار الحقيقة، كما سيتصل بعائلات الأشخاص الثمانية المتحدث عنهم، من أجل الحصول على أية معلومة جديدة، علما بأنه يمكن باستمرار اللجوء إلى العدالة المغربية، طبقا للقانون المغربي والقانون الدولي.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

7909/2

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم توضيحاته بشأن «اكتشاف رفات ثمانية أشخاص»

على إثر إثارة عدد من المنابر الإعلامية، في الأيام الأخيرة، العثور على رفات ثمانية أشخاص قد يكون تم دفنهم جماعيا في الموقع المعروف ب «فدرت الكويع»، يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان العناصر الإخبارية التالية: لقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة، خلال ولايتها (2004-2005)، بأبحاث حول الضحايا الثمانية المتحدث عنهم، وذلك عقب طلب تقدمت به أسرهم أو أقرباؤهم أو أطراف أخرى بالنسبة لخمسة منهم، أو بمبادرة ذاتية من الهيئة بالنسبة لثلاث حالات. وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد أجرت، آنذاك عدة جلسات استماع وجمعت أو تسلمت مجموعة من الوثائق حول هذه الحالات، التي ما تزال مدرجة ضمن أرشيفها.

واعتبارا للسياق، وبالنظر لكون سنة 1976 تميزت بمواجهات مسلحة بين القوات المسلحة الملكية والجيش الجزائري و عناصر من البوليساريو، فإنه لم يتم التمكن من استيضاح الحالات الثمانية خلال ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، التي لم تتمكن من الولوج، إلى غاية اليوم، إلا إلى أرشيف السلطات المغربية. وليتم تكليف لجنة للمتابعة من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة بهذه الحالات الثمانية من ضمن حالات أخرى لم يتم توضيح ملابساتها. وقد تم تنصيب اللجنة المذكورة في مارس 2006 من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، وكلفت بإنهاء مسلسل جبر الضرر والتحقيق، عند الاقتضاء، في حال ظهور عناصر جديدة.

وعلى غرار حالات أخرى لم يتم كشف ملابساتها، فإن الحالات الثمانية كانت موضوع مراسلات دائمة بين الحكومة المغربية ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية وغير الإرادية، وبين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في إطار مجهوداتهما المشتركة للكشف عن الوقائع.

وفي هذا الإطار، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بثماني زيارات للمغرب، تعود آخرها إلى شهر أبريل 2013. ومكن هذا التعاون من الكشف بشكل نهائي على ملابسات العديد من الحالات، ومن المقرر أن تعقد جلسة العمل المقبلة في نوفمبر 2013.

وهمت التحقيقات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة جميع أنواع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (اختفاء قسري، اعتقال تعسفي، إعدامات جماعية، تعذيب، المس بالحق في الحياة بسبب الاستعمال المفرط للقوة، إبعاد قسري،،، الخ).

وقد تم إنجاز هذه التحقيقات بناء على طلبات الضحايا السابقين أو ذوي حقوقهم، ولكن أيضا انطلاقا من جميع اللوائح المتوفرة للضحايا، التي أعدتها منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، سواء الوطنية منها أو الدولية.

وقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة في العديد من الحالات، وضمنها حالات ذات صلة بالأقاليم الجنوبية، و بمبادرة ذاتية منها، بالتحقيق في حالات لم تطالب بها العائلات ولم تكن مدرجة في تلك اللوائح.

وإجمالا، فقد فاق عدد حالات الاختفاء القسري التي قامت هيئة الإنصاف والمصالحة بالتحقيق بشأنها، عدد الطلبات والأسماء الواردة في لوائح الجمعيات.

وخلال هذا العمل، مكنت أماكن الدفن التي تم تحديدها، من معاينة أن الضحايا قد تم دفنهم في قبور منفصلة.

وفي حالتين اثنين، تم العثور على مقبرتين جماعيتين، الأولى في الدار البيضاء خلال ولاية هيئة الانصاف والمصالحة، والثانية في الناظور بعد نهاية ولاية الهيئة. وقد تم الإعلان عن هذه الوقائع، وتم دفن الجثامين في مقابر فردية وفق تعاليم الديانة الإسلامية.

ويحرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على التأكيد عن استعداده لتلقي أي عنصر من شأنه المساهمة في التقدم في إقرار الحقيقة، كما سيتصل بعائلات الأشخاص الثمانية المتحدث عنهم، من أجل الحصول على أية معلومة جديدة، علما بأنهيمكن باستمرار اللجوء إلى العدالة المغربية، طبقا للقانون المغربي والقانون الدولي.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

الولايات المتحدة تشيد بالمبادرة الملكية في مجال الهجرة

أكد مسؤول بالخارجية الأمريكية لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن الولايات المتحدة «تشيد» بمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس الرامية إلى إصلاح منظومة الهجرة ومنح اللجوء «بناء على مقاربة أكثر عدالة ونجاعة».

وأكد المسؤول الامريكي أن «المبادرة التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس، في العاشر من شتنبر الجاري، والرامية إلى إصلاح منظومة الهجرة ومنح اللجوء، بناء على مقاربة أكثر عدالة ونجاعة، والتي تتماشى مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تستحق كل الإشادة»، مضيفا أن «الولايات المتحدة تنتظر تنفيذا سريعا لهذه السياسة الجديدة من قبل الحكومة». وكان جلالة الملك قد أعطى تعليماته السامية للحكومة من أجل الشروع، دون تأخير، في بلورة وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل بغية صياغة سياسة شاملة في مجال الهجرة.

وأضاف المصدر ذاته أن «الولايات المتحدة تشيد أيضا بالتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تحسين الإطار القانوني في أربعة مجالات تتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء والمقيمين دون وضع قانوني للهجرة، والاتجار في البشر والمهاجرين الشرعيين».

وجدد المسؤول التأكيد على أن الولايات المتحدة والمجموعة الدولية توليان أهمية كبرى لحقوق الإنسان، وتظلان منشغلتان بشأن قضية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والاتجار في البشر في جميع أنحاء العالم.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد ذكر بأن المغرب يعد طرفا في العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين و أفراد أسرهم، واتفاقية عام 1951 المتعلقة باللاجئين.

يذكر أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان عمل على إبراز التقليد العريق للهجرة والاستقبال في المغرب، وتوضيح الإطار القانوني الوطني والدولي الذي ينظم وضع الأجانب في المملكة، كما قدم في الأخير توصيات بُعد استعراض التغييرات الجارية المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين.

وينسجم موقف الخارجية الأمريكية مع العديد من ردود الأفعال التي صدرت عن صناع الرأي بواشنطن، حيث أكد بيتر فام، مدير مركز ميكاييل الأنصاري، التابع لمجموعة التفكير أطلانتيك كاونسيل، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن «التعليمات السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للحكومة من أجل إعداد وتنفيذ استراتيجية تهم سياسة شاملة في مجال الهجرة تأتي «لتعزز تفرد المغرب في محيطه الإقليمي، وتدل على أنها نابعة عن قيادة رائدة متشبعة بقيم الإنسانية والكرم». وأبرز بيتر فام أنه «منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش البلاد، شهدنا إصلاحات هامة تتبلور على أرض الواقع، وتشمل جميع أرجاء المملكة، وكذا مختلف مكونات المجتمع المغربي»، مبرزا أن هذه التوجيهات السامية، التي تندرج في إطار مقاربة ملكية، نابعة من تقاليد عريقة لكرم الضيافة والتسامح. ومن جهتها، كتبت يومية (هوفينغتون بوست) الأمريكية، الواسعة الانتشار، أن التعليمات السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحكومة قصد إعداد وتنفيذ استراتيجية تهم سياسة شاملة في مجال الهجرة تشكل «نموذجا يحتذى» بالنسبة لبلدان المنطقة، مؤكدة أن المغرب «يعد البلد الوحيد بهذا الجزء من العالم الذي اعترف بهذه الظاهرة، واتخذ إجراءات ملموسة لفهمها بشكل أفضل».

وذكرت الصحيفة، في مقال تحليلي، بعنوان (إجحاف خطير في العالم العربي، ومقاربة غير مسبوقة لمعالجته)، بأن «صاحب الجلالة اطلع الاثنين الماضي على التقرير الموضوعاتي المتعلق بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب»، مشيرة إلى أن هذه المبادرة الملكية تندرج في سياق الاصلاحات المتقدمة التي أطلقها جلالة الملك منذ اعتلائه عرش البلاد، بهدف دعم المؤسسات الديمقراطية وتوسيع مجال الحريات.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد ترأس الثلاثاء الماضي جلسة عمل خصصت لدراسة مختلف المحاور المتعلقة بقضية الهجرة في المغرب، حيث أعطى جلالته توجيهاته السامية للحكومة للمضي قدما، دون تأخير، من أجل بلورة وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل مناسبة بالتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بغية صياغة سياسة شاملة بشأن الهجرة.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

في بلاغ مشترك لوزارات الداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والعدل والحريات والتشغيل والتكوين المهني

تشكيل خمس لجن لتنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة

7909/1

أعلن بلاغ مشترك لوزارات الداخلية ، والشؤون الخارجية والتعاون ، والعدل والحريات، والتشغيل والتكوين المهني، أنه تم تشكيل ثلاث لجن وزارية ولجنتين مختصتين ، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة .

وأوضح البلاغ أنه «في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالسياسة الوطنية الجديدة للهجرة، انعقدت عدة اجتماعات وزارية لتحديد المراحل الأولى لمخطط العمل التطبيقي الذي تم وضعه»، مضيفا أنه تم، في ختام هذه الاجتماعات التي انعقدت بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تشكيل خمس لجن.

وأضاف المصدر ذاته أن الأمر يتعلق بلجنة مختصة مكلفة بدراسة 853 حالة معترف بهم كلاجئين من قبل ممثلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط. وستنطلق جلسات الاستماع للأشخاص المعنيين، الذين ستستدعيهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ابتداء من الأسبوع المقبل.

وستحدد اللجنة المختصة الثانية، يقول البلاغ المشترك، معايير دراسة، حالة بحالة، للوضع القانوني لبعض فئات الأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية بالمغرب، وستعطى الأولوية، في مرحلة أولى، للحالات الإنسانية الهشة وللأجانب الذين يمارسون نشاءا مهنيا منتظما.

وستكلف لجنتان وزاريتان ، على التوالي ، بتأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي للجوء ، ومحاربة الاتجار في الأشخاص.

وستكلف لجنة وزارية حول العمل الدبلوماسي، يقول البلاغ، بتحديد مقترحات المملكة المغربية في أبرز المنتديات التي تعالج قضايا الهجرة وإعادة إطلاق التعاون الإقليمي والدولي.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس ، نصره الله ، قد أعطى توجيهاته السامية للحكومة للمضي قدما، ودون تأخير، من أجل بلورة وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل بالتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بغية صياغة سياسة شاملة بشأن الهجرة.

اليازمي: هذه ملابسات التحقيق في حقيقة رفات ثمانية أشخاص بـ «فدرت الكويع»

لم يتأخر رد المجلس الوطني لحقوق الإنسان على نشر خبر اكتشاف مقبرتين جماعيتين بالجنوب المغربي، وقال إنه يحرص على «التأكيد عن استعداده لتلقي أي عنصر من شأنه المساهمة في التقدم في إقرار الحقيقة»، كما سيتصل بعائلات الأشخاص الثمانية المتحدث عنهم، من أجل الحصول على أية معلومة جديدة، ودون أن يغلق الباب أمام أقرباء الضحايا للجوء إلى العدالة طبقا للقانون.

المجلس كشف أنه على غرار حالات أخرى لم يتم كشف ملابساتها، فإن الحالات الثمانية كانت موضوع مراسلات دائمة بين الحكومة المغربية ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية وغير الإرادية، وبين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في إطار مجهوداتهما المشتركة للكشف عن الوقائع. وأضاف أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قامت بثمان زيارات للمغرب، تعود آخرها إلى شهر أبريل 2013. ومكن هذا التعاون من الكشف بشكل نهائي على ملابسات العديد من الحالات، ومن المقرر أن تعقد جلسة العمل المقبلة في نونبر 2013.

وأوضح المجلس أن هيئة الإنصاف والمصالحة، قامت خلال ولايتها (2004 – 2005)، بأبحاث حول الضحايا الثمانية المتحدث عنهم، وذلك عقب طلب تقدمت به أسرهم أو أقرباؤهم أو أطراف أخرى بالنسبة لخمسة منهم، أو بمبادرة ذاتية من الهيئة بالنسبة لثلاث حالات. وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد أجرت، آنذاك عدة جلسات استماع وجمعت أو تسلمت مجموعة من الوثائق حول هذه الحالات، التي لا تزال مدرجة ضمن أرشيفها.

وأضاف المجلس أنه بالنظر إلى كون سنة 1976 تميزت بمواجهات مسلحة بين القوات المسلحة الملكية والجيش الجزائري و عناصر من البوليساريو، فإنه لم يتم التمكن من استيضاح الحالات الثمانية خلال ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، التي لم تتمكن من الولوج، إلى غاية اليوم، إلا إلى أرشيف السلطات المغربية. وليتم تكليف لجنة للمتابعة من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة بهذه الحالات الثمانية من ضمن حالات أخرى لم يتم توضيح ملابساتها.

وقد تم تنصيب اللجنة المذكورة في مارس 2006 من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، وكلفت بإنهاء مسلسل جبر الضرر والتحقيق، عند الاقتضاء، في حال ظهور عناصر جديدة.

وأشار المجلس إلى أن التحقيقات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة، همت جميع أنواع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (اختفاء قسري، اعتقال تعسفي، إعدامات جماعية، تعذيب، المس بالحق في الحياة بسبب الاستعمال المفرط للقوة، إبعاد قسري... الخ)، وأنه تم إنجاز هذه التحقيقات بناء على طلبات الضحايا السابقين أو ذوي حقوقهم، ولكن أيضا انطلاقا من جميع اللوائح المتوفرة للضحايا، التي أعدتها منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، سواء الوطنية منها أو الدولية، إضافة إلى أن هيئة الإنصاف والمصالحة في العديد من الحالات، وضمنها حالات ذات صلة بالأقاليم الجنوبية، و بمبادرة ذاتية منها، قامت بالتحقيق في حالات لم تطالب بها العائلات ولم تكن مدرجة في تلك اللوائح.

وأوضح المجلس أن عدد حالات الاختفاء القسري التي قامت هيئة الإنصاف والمصالحة بالتحقيق بشأنها، فاق عدد الطلبات والأسماء الواردة في لوائح الجمعيات. وخلال هذا العمل، مكنت أماكن الدفن التي تم تحديدها، من معاينة أن الضحايا قد تم دفنهم في قبور منفصلة، مشيرة إلى أنه في حالتين اثنتين، تم العثور على مقبرتين جماعيتين، الأولى في الدار البيضاء خلال ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، والثانية في الناظور بعد نهاية ولاية الهيئة. وقد تم الإعلان عن هذه الوقائع، وتم دفن الجثامين في مقابر فردية وفق تعاليم الديانة الإسلامية.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم حقائق جديدة حول رفات الصحراويين

3/2060

على إثر إثارة عدد من المنابر الإعلامية، في الأيام الأخيرة، العثور على رفات ثمانية أشخاص قد يكون تم دفنهم جماعيا في الموقع المعروف ب "فدرت الكويم"، يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان العناصر الإخبارية التالية:

لقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة، خلال ولايتها (2004-2005)، بأبحاث حول الضحايا الثمانية المتحدث عنهم، وذلك عقب طلب تقدمت به أسرهم أو أقرباؤهم أو أطراف أخرى بالنسبة لخمسة منهم، أو بمبادرة ذاتية من الهيئة بالنسبة لثلاث حالات. وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد أجرت، آنذاك عدة جلسات استماع وجمعت أو تسلمت مجموعة من الوثائق حول هذه الحالات، التي ما تزال مدرجة ضمن أرشيفها.

واعتبارا للسياق، وبالنظر لكون سنة 1976 تميزت بمواجهات مسلحة بين القوات المسلحة الملكية والجيش الجزائري و عناصر من البوليساريو، فإنه لم يتم التمكن من استيضاح الحالات الثمانية خلال ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، التي لم تتمكن من الولوج، إلى غاية اليوم، إلا إلى أرشيف السلطات المغربية. وليتم تكليف لجنة للمتابعة من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة بهذه الحالات الثمانية من ضمن حالات أخرى لم يتم توضيح ملابساتها.

وقد تم تنصيب اللجنة المذكورة في مارس 2006 من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، وكلفت بإنهاء مسلسل جبر الضرر والتحقيق، عند الاقتضاء، في حال ظهور عناصر جديدة.

وعلى غرار حالات أخرى لم يتم كشف ملابساتها، فإن الحالات الثمانية كانت موضوع مراسلات دائمة بين الحكومة المغربية ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية وغير الإرادية، وبين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في إطار مجهوداتهما المشتركة للكشف عن الوقائع.

وفي هذا الإطار، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بثماني زيارات للمغرب، تعود آخرها إلى شهر أبريل 2013. ومكن هذا التعاون من الكشف بشكل نهائي على ملابسات العديد من الحالات، ومن المقرر أن تعقد جلسة العمل المقبلة في نوفمبر 2013.

وهمت التحقيقات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة جميع أنواع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (اختفاء قسري، اعتقال تعسفي، إعدامات جماعية، تعذيب، المس بالحق في الحياة بسبب الاستعمال المفرط للقوة، إبعاد قسري،،، الخ).

وقد تم إنجاز هذه التحقيقات بناء على طلبات الضحايا السابقين أو ذوي حقوقهم، ولكن أيضا انطلاقا من جميع اللوائح المتوفرة للضحايا، التي أعدتها منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، سواء الوطنية منها أو الدولية.

وقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة في العديد من الحالات، وضمنها حالات ذات صلة بالأقاليم الجنوبية، و بمبادرة ذاتية منها، بالتحقيق في حالات لم تطالب بها العائلات ولم تكن مدرجة في تلك اللوائح.

وإجمالا، فقد فاق عدد حالات الاختفاء القسري التي قامت هيئة الإنصاف والمصالحة بالتحقيق بشأنها، عدد الطلبات والأسماء الواردة في لوائح الجمعيات. وخلال هذا العمل، مكنت أماكن الدفن التي تم تحديدها، من معاينة أن الضحايا قد تم دفنهم في قبور منفصلة.

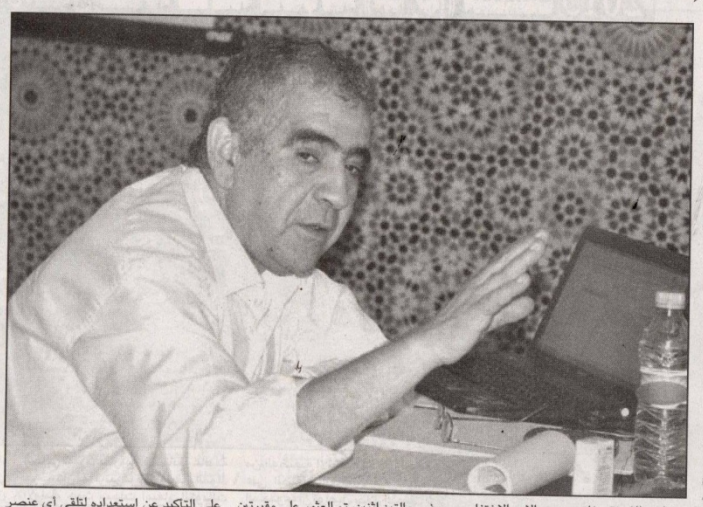

وفي حالتين اثنين، تم العثور على مقبرتين جماعيتين، الأولى في الدار البيضاء خلال ولاية هيئة الانصاف والمصالحة، والثانية في الناظور بعد نهاية ولاية الهيئة. وقد تم الإعلان عن هذه الوقائع، وتم دفن الجثامين في مقابر فردية وفق تعاليم الديانة الإسلامية.

ويحرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على التأكيد عن استعداده لتلقي أي عنصر من شأنه المساهمة في التقدم في إقرار الحقيقة، كما سيتصل بعائلات الأشخاص الثمانية المتحدث عنهم، من أجل الحصول على أية معلومة جديدة، علما بأنهيمكن باستمرار اللجوء إلى العدالة المغربية، طبقا للقانون المغربي والقانون الدولي.

أكد وجود تحقيقات وأبحاث حول الأشخاص الثمانية وأرشيف البحث ما زال لدى هيئة الإنصاف والمصالحة

بلجيكا تشيد بالسياسة الجديدة للهجرة واللجوء في المغرب

318579

■ بروكسيل (و م ع) - أكد نائب الوزير الأول البلجيكي، ووزير الشؤون الخارجية، ديدي ريندرز، أن بروكسيل أشادت بالسياسة الجديدة للهجرة واللجوء التي يعتزم المغرب تطبيقها.

وأعرب رئيس الديبلوماسية البلجيكية في بلاغ، أول أمس الاثنين، عن ارتياح بلاده لكون "المملكة المغربية، ومن خلال أعلى سلطة فيها، قررت أن تسجل عملها في إطار مقاربة شمولية، وإنسانية وفي إطار روح المسؤوليات المشتركة لمواجهة التحديات العديدة المرتبطة بظاهرة الهجرة".

وأضاف رايندرز أن المملكة البلجيكية، التي تشاطر المغرب المقاربة ذاتها، أولت دائما اهتماما خاصا لحماية المهاجرين طبقا للقانون الدولي.

كما أشاد نائب الوزير الأول البلجيكي بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول استقبال المهاجرين المتحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء في المغرب، الذي حظي بالدعم الكامل من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، مشيرا إلى أن التوصيات المتضمنة في هذا التقرير تتطابق مع أهداف "شراكة الحركية"، التي وقعت في يونيو المنصرم بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

ويؤكد تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان التقليد العريق للهجرة والاستقبال في المغرب، ويوضح الإطار القانوني الوطني والدولي الذي ينظم شؤون الأجانب في المغرب، ويقدم في الأخير توصيات، بعد أن قام بتحليل التحولات الجارية المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين ●

المغربية
الصحراء

تشكيل خمس لجن لتنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة

2/8579

■الرباط (و م ع) – أعلن بلاغ مشترك لوزارات الداخلية، والشؤون الخارجية والتعاون، والعدل والحريات، والتشغيل والتكوين المهني، أنه تم تشكيل ثلاث لجن وزارية ولجنتين مختصتين، في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة.

وأوضح البلاغ أنه "في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالسياسة الوطنية الجديدة للهجرة، انعقدت عدة اجتماعات وزارية لتحديد المراحل الأولى لمخطط العمل التطبيقي الذي تم وضعه"، مضيفا أنه تم، في ختام هذه الاجتماعات التي انعقدت بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تشكيل خمس لجن.

وأضاف المصدر ذاته أن الأمر يتعلق بلجنة مختصة مكلفة بدراسة 853 حالة معترف بهم كلاجئين من قبل ممثلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط. وستنطلق جلسات الاستماع للأشخاص المعنيين، الذين ستستدعيهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ابتداء من الأسبوع المقبل.

وستحدد اللجنة المختصة الثانية، يقول البلاغ المشترك، معايير دراسة حالة بحالة، للوضع القانوني لبعض فئات الأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية بالمغرب، وستعطى الأولوية، في مرحلة أولى، للحالات الإنسانية الهشة وللأجانب الذين يمارسون نشاطا مهنيا منتظما.

وستكلف لجنتان وزاريتان، على التوالي، بتأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي للجوء، ومحاربة الاتجار في الأشخاص.

وستكلف لجنة وزارية حول العمل الدبلوماسي، يقول البلاغ، بتحديد مقترحات المملكة المغربية في أبرز المنتديات التي تعالج قضايا الهجرة وإعادة إطلاق التعاون الإقليمي والدولي.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أعطى توجيهاته السامية للحكومة للمضي قدما، ودون تأخير، من أجل بلورة وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل بالتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بغية صياغة سياسة شاملة بشأن الهجرة ●

المغربية الصحراء

2/8579

الاتحاد الأوروبي يخصص 11 مليون أورو لدعم الهجرة والتنمية

مسؤولون أوروبيون ينوهون بسياسة المغرب في مجال الهجرة

من مبعوث «المغربية» إلى بروكسيل:
المصطفى بنجويدة

■ كشفت مريام واتسون، مسؤولة العلاقات الدولية والشؤون الداخلية المكلفة بالمغرب والجزائر وتونس بالاتحاد الأوروبي، أن الاتحاد سيخصص 11 مليون أورو لدعم موضوع الهجرة والتنمية، و6 ملايين أخرى لدعم تدابير استقبال اللاجئين، والمهاجرين العائدين إلى المغرب، بهدف إدماجهم وتعزيز مردوديتهم، دون إغفال الحديث عن الهجرة المعكوسة للعديد من الأوروبيين نحو المغرب.

ونوهت واتسون، في لقاء مع ممثلي وسائل الإعلام المغربية ببروكسيل، بالقرار المتخذ من قبل المغرب حول الهجرة أخيرا، وبالتدابير المتخذة من أجل محاربة الاتجار في البشر وشبكات التهجير المنظمة واستعرضت واتسون مقاربة الاتحاد في مجال الهجرة والسلامة الداخلية ببلدانه، كما تطرقت إلى نوعية التدابير المتخذة بخصوص الهجرة، مشيرة إلى أن القرارات المعتمدة سنة 2005، في المقاربة المشار إليها، جرت مراجعتها سنة 2011، في نطاق منظومة تراعي جانب دعم النمو الاقتصادي للبلدان المصدرة، من خلال حوار متواصل. وتعنى هذه المقاربة بعملية تدبير الحدود، وتعزيز دور المهاجرين في تنمية المغرب، من خلال التحويلات وتعبئة الكفاءات لخلق المقاولات ببلدهم الأصلي.

وأكدت واتسون أن الاتحاد اقتنع بإرادة المغرب بالانخراط في مسار معالجة هذه الإشكالية، مشيرة إلى أن إعلان يونيو 2013، المتعلق بالهجرة والتنمية وتدبير الحدود، يعتبر أرضية لتقديم عروض للمغرب، من قبيل تسهيل الحصول على التأشيرات، مع تحديد فترة للتباحث، للنظر في كيفية منح تأشيرات طويلة الأمد لمدة خمس سنوات لفئات محددة، كالأطباء مثلا، وأعلنت أن هذه المباحثات ستنطلق بداية في مستهل السنة المقبلة ويرى متتبعون أن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواكبة المغرب في عملية تجسيد هذه المقاربة الخاصة بالهجرة، حتى تكون النتائج في مستوى القرارات المهمة المتخذة في هذا المجال.

ولإعطاء مضمون لهذه السياسة الجديدة في مجال الهجرة واللجوء، سجل مسؤولون أن الاتحاد الأوروبي وبلدانه الأعضاء مرتاحون للالتقاء بمحاوريهم المغاربة خلال الشهر الجاري، من أجل تقييم مجموع تدابير الدعم المتاحة التي يمكن أن يوفرها الاتحاد للمغرب.

كما أكدوا أن القرارات الجديدة التي أعلن عنها المغرب تتوافق مع أهداف الشراكة من أجل التنقل الموقعة بين بروكسل والرباط في يونيو الماضي، مشيرين إلى أن هذه الشراكة تتيح للطرفين التعاون بشأن مختلف جوانب سياسة الهجرة. وقالوا إن الاتحاد يواكب جهود المغرب في مجال الهجرة من خلال الشراكة من أجل التنقل، والتي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالهجرة، سواء تعلق الأمر بإدماج المهاجرين أو حماية اللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر. وأشاروا إلى أن هذه الشراكة مصحوبة بدعم مالي وتقني كبيرين من الاتحاد، ومن بلدانه الأعضاء موجه لمشاريع التعاون، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المتعلق بوضعية المهاجرين واللاجئين في المغرب. وسجلوا أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتعاون بشكل وثيق مع المغرب لتعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي المغربي في مجال اللجوء من أجل مكافحة شبكات الاتجار بالمهاجرين وتحسين وضعية الضحايا، ومن أجل بلورة سياسات في مجال الاندماج ومحاربة الإقصاء وكره الأجانب ●

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

توضيحات بشأن "اكتشاف رفات ثمانية أشخاص بـ "فدرت الكويع"

4650 - 2

على إثر إثارة عدد من المنابر الإعلامية، في الأيام الأخيرة، العثور على رفات ثمانية أشخاص قد يكون تم دفنهم جماعيا في الموقع المعروف ب "فدرت الكويع"، يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان العناصر الإخبارية التالية :

لقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة، خلال ولايتها ((2004-2005، بأبحاث حول الضحايا الثمانية المتحدث عنهم، وذلك عقب طلب تقدمت به أسرهم أو أقرباؤهم أو أطراف أخرى بالنسبة لخمسة منهم، أو بمبادرة ذاتية من الهيئة بالنسبة لثلاث حالات. وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد أجرت، آنذاك لأعدة جلسات استماع وجمعت أو تسلمت مجموعة من الوثائق حول هذه الحالات، التي ما تزال مدرجة ضمن أرشيفها.

واعتبارا للسياق، وبالنظر لكون سنة 1976 تميزت بمواجهات مسلحة بين القوات المسلحة الملكية والجيش الجزائري و عناصر من البوليساريو، فإنه لم يتم التمكن من استيضاح الحالات الثمانية خلال ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، التي لم تتمكن من الولوج، إلى غاية اليوم، إلا إلى أرشيف السلطات المغربية. وليتم تكليف لجنة للمتابعة من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة بهذه الحالات الثمانية من ضمن حالات أخرى لم يتم توضيح ملابساتها.

وقد تم تنصيب اللجنة المذكورة في مارس 2006من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، وكلفت بإنهاء مسلسل جبر الضرر والتحقيق، عند الاقتضاء، في حال ظهور عناصر جديدة. وعلى غرار حالات أخرى لم يتم كشف ملابساتها، فإن الحالات الثمانية كانت موضوع مراسلات دائمة بين الحكومة المغربية ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية وغير الإرادية، وبين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في إطار مجهوداتهما المشتركة للكشف عن الوقائع.

وفي هذا الإطار، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بثماني زيارات للمغرب، تعود آخرها إلى شهر أبريل 2013.ومكن هذا التعاون من الكشف بشكل نهائي على ملابسات العديد من الحالات، ومن المقرر أن تعقد جلسة العمل المقبلة في نوفمبر 2013.

العلم

22703/A-3

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم توضيحاته بشأن اكتشاف رفات ثمانية أشخاص

سنة 1976 تميزت بمواجهات مسلحة بين القوات المسلحة الملكية والجيش الجزائري وعناصر البوليساريو ولذلك لم يتم التمكن من استيضاح الحالات الثمانية

التفاصيل في الصفحة الثالثة

الأربعاء 11 من ذي القعدة 1434 الموافق

22703/A3

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم توضيحاته بشأن اكتشاف رفات ثمانية أشخاص بفدرت الكويع

المجلس مستعد لتلقي أي عنصر من شأنه المساهمة في التقدم في إقرار الحقيقة

على إثر إثارة عدد من المنابر الإعلامية، في الأيام الأخيرة، العثور على رفات ثمانية أشخاص قد يكون تم دفنهم جماعيا في الموقع المعروف ب «فدرت الكويع»، يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان العناصر الإخبارية التالية:

لقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة، خلال ولايتها (2004-2005)، بأبحاث حول الضحايا الثمانية المتحدث عنهم، وذلك عقب طلب تقدمت به أسرهم أو أقرباؤهم أو أطراف أخرى بالنسبة لخمسة منهم، أو بمبادرة ذاتية من الهيئة بالنسبة لثلاث حالات. وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد أجرت، آنذاك عدة جلسات استماع وجمعت أو تسلمت مجموعة من الوثائق حول هذه الحالات، التي ما تزال مدرجة ضمن أرشيفها.

واعتبارا للسياق، وبالنظر لكون سنة 1976 تميزت بمواجهات مسلحة بين القوات المسلحة الملكية والجيش الجزائري و عناصر من البوليساريو، فإنه لم يتم التمكن من استيضاح الحالات الثمانية خلال ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، التي لم تتمكن من الولوج، إلى غاية اليوم، إلا إلى أرشيف السلطات المغربية. وليتم تكليف لجنة للمتابعة من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة بهذه الحالات الثمانية من ضمن حالات أخرى لم يتم توضيح ملابساتها.

وقد تم تنصيب اللجنة المذكورة في مارس 2006 من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، وكلفت بإنهاء مسلسل جبر الضرر والتحقيق، عند الاقتضاء، في حال ظهور عناصر جديدة.

وعلى غرار حالات أخرى لم يتم كشف ملابساتها، فإن الحالات الثمانية كانت موضوع مراسلات دائمة بين الحكومة المغربية ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية وغير الإرادية، وبين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في إطار مجهوداتهما المشتركة للكشف عن الوقائع.

وفي هذا الإطار، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بثماني زيارات للمغرب، تعود آخرها إلى شهر أبريل 2013. ومكن هذا التعاون من الكشف بشكل نهائي على ملابسات العديد من الحالات، ومن المقرر أن تعقد جلسة العمل المقبلة في نوفمبر 2013.

وهمت التحقيقات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة جميع أنواع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (اختفاء قسري، اعتقال تعسفي، إعدامات جماعية، تعذيب، المس بالحق في الحياة بسبب الاستعمال المفرط للقوة- إبعاد قسري- الخ).

وقد تم إنجاز هذه التحقيقات بناء على طلبات الضحايا السابقين أو ذوي حقوقهم، ولكن أيضا انطلاقا من جميع اللوائح المتوفرة للضحايا، التي أعدتها منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، سواء الوطنية منها أو الدولية.

وقد قامت هيئة الإنصاف والمصالحة في العديد من الحالات، وضمنها حالات ذات صلة بالأقاليم الجنوبية، و بمبادرة ذاتية منها، بالتحقيق في حالات لم تطالب بها العائلات ولم تكن مدرجة في تلك اللوائح.

وإجمالا، فقد فاق عدد حالات الاختفاء القسري التي قامت هيئة الإنصاف والمصالحة بالتحقيق بشأنها، عدد الطلبات والأسماء الواردة في لوائح الجمعيات. وخلال هذا العمل، مكنت أماكن الدفن التي تم تحديدها، من معاينة أن الضحايا قد تم دفنهم في قبور منفصلة.

وفي حالتين اثنين، تم العثور على مقبرتين جماعيتين، الأولى في الدار البيضاء خلال ولاية هيئة الانصاف والمصالحة، والثانية في الناظور بعد نهاية ولاية الهيئة. وقد تم الإعلان عن هذه الوقائع، وتم دفن الجثامين في مقابر فردية وفق تعاليم الديانة الإسلامية.

ويحرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على التأكيد عن استعداده لتلقي أي عنصر من شأنه المساهمة في التقدم في إقرار الحقيقة، كما سيتصل بعائلات الأشخاص الثمانية المتحدث عنهم، من أجل الحصول على أية معلومة جديدة، علما بأنه يمكن باستمرار اللجوء إلى العدالة المغربية، طبقا للقانون المغربي والقانون الدولي.

أكثر من 300 مهاجر أفريقي غير شرعي يقتحمون سياج مليلية

الرباط - لندن: «الشرق الأوسط»

اقتحم أكثر من 300 مهاجر أفريقي غير شرعي حدود جيب مليلية الذي تحتله إسبانيا على الساحل المغربي، أمس الثلاثاء، حيث حاولت الشرطة منعهم من الدخول، حسب ما ذكرته وكالة الأنباء الألمانية.

وقال مسؤولون إن أكثر من 100 مهاجر غير شرعي اقتحموا السياج المحيط بجيب مليلية والقوا بعض الأشياء على الشرطة. ووصف ممثل الحكومة المحلية في مليلية عبد المالك البركاني الاعتداء بأنه «عنيف وعدواني»، وقال إن المهاجرين «هدموا كل شيء في طريقهم»، وأتلفوا قطاعا مساحته 40 مترا من سياج الأسلاك الشائكة الذي يبلغ ارتفاعه ستة أمتار. وتردد أن ستة من رجال الشرطة ومهاجرا واحدا أصيبوا.

وقال البركاني إن مركز استقبال المهاجرين في مليلية سيؤوي بذلك أكثر من 900 شخص على الرغم من أنه يسع 480 شخصا فقط.

وقالت الشرطة إن نحو 80 مهاجرا قاموا بالسباحة حتى جيب سبتة المحتل من طرف إسبانيا شمال المغرب. وقال مسؤولون إن هناك نحو 600 شخص في منطقة الحدود في انتظار فرصة دخول سبتة.

يشار إلى أن سبتة ومليلية، اللتين تقعان على الساحل الشمال للمغرب، بوابتان للمهاجرين غير الشرعيين لدخول أوروبا.

وعادة ما تزداد محاولات دخول مليلية وسبتة خلال أشهر الصيف، كما يعبر المهاجرون بالقوارب من المغرب مباشرة إلى البر الرئيس الإسباني. وأوقف خفر السواحل أمس قاربا يحمل 17 جزائريا.

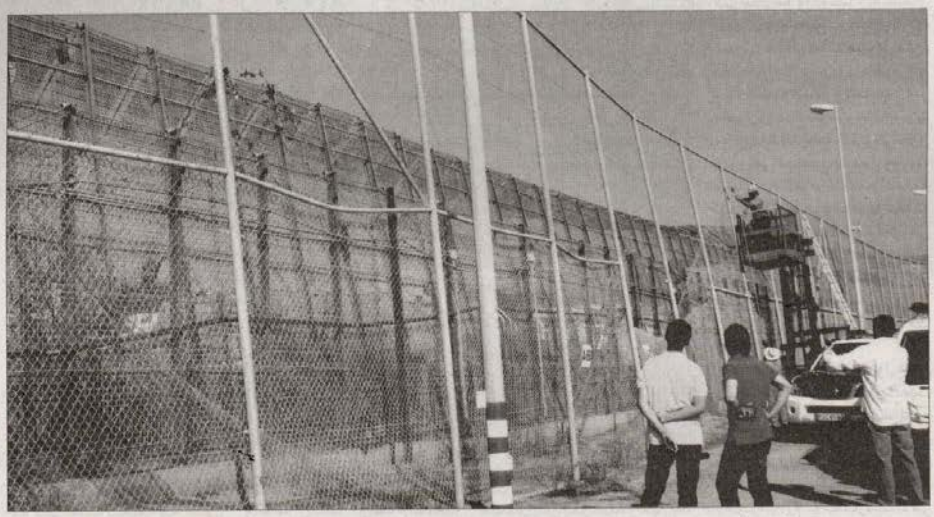

عمال يصلحون السياج الحدودي لمدينة مليلية بعد اقتحامه من طرف مهاجرين غير شرعيين امس (إ. ب. أ)

ومن ناحية أخرى، ما زال رجال الإنقاذ يبحثون عن 12 مهاجرا فقدوا إثر انقلاب قاربهم المطاطي في مضيق جبل طارق أول من أمس. وقد جرى انتشال جثة شخص ولكن الشرطة قالت إنها لا تعود لأي من المفقودين الـ12.

على صعيد ذي صلة، أعلن بيان مشترك لوزارات الداخلية، والخارجية والتعاون، والعدل والحريات، والتشغيل والتكوين المهني، في المغرب، أنه جرى تشكيل ثلاث لجان وزارية ولجنتين مختصتين، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة.

وأوضح البيان أنه «في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية المتعلقة بالسياسة الوطنية الجديدة للهجرة، انعقدت عدة اجتماعات وزارية لتحديد المراحل الأولى لمخطط العمل التطبيقي الذي جرى وضعه»، مضيفا أنه جرى، في ختام هذه الاجتماعات التي انعقدت بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تشكيل خمس لجان.

وأضاف المصدر ذاته أن الأمر يتعلق بلجنة مختصة مكلفة دراسة 853 حالة معترفا بهم كلاجئين من قبل ممثلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط. وستنطلق جلسات الاستماع للأشخاص المعنيين، الذين ستستدعيهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ابتداء من الأسبوع المقبل.

وستحدد اللجنة المختصة الثانية، يقول البيان المشترك، معايير دراسة حالة بحالة، للوضع القانوني لبعض فئات الأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية بالمغرب، وستعطى الأولوية، في مرحلة أولى، للحالات الإنسانية الهشة وللأجانب الذين يمارسون نشاطا مهنيا منتظما. وستكلف لجنتان وزاريتان، على التوالي، بتأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي للجوء، ومحاربة الاتجار في الأشخاص. وستكلف لجنة وزارية حول العمل الدبلوماسي، يقول البيان، بتحديد مقترحات المملكة المغربية في أبرز المنتديات التي تعالج قضايا الهجرة وإعادة إطلاق التعاون الإقليمي والدولي.

وكان الملك محمد السادس قد أعطى توجيهاته للحكومة للمضي قدما، ودون تأخير، من أجل بلورة وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل بالتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بغية صياغة سياسة شاملة بشأن الهجرة.

'أمنيستي' تنتقد أداء 'المجلس الوطني لحقوق الإنسان' وتطالب الـ'مينورسو' بالكشف عن المسؤول عن 'فضيحة المقبرة الجماعية'

الثلاثاء, 17 أيلول/سبتمبر 2013 16:51 لكم

عبيد أعبيد – انتقدت "منظمة العفو الدولية" المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان (أمنيستي)، في بيان صادر عنها، يتوفر موقع "لكم. كوم" على نسخة منه، أداء "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، في مهامه المعنية بجبر الضرر والكشف عن "المتورطين" في جريمة "المقبرة الجماعية" التي تم إكتشافها في يناير من السنة الجارية 2013، من قبل خبراء اسبانيين.

البيان الصادر نهاية الأسبوع المنصرم، حث أيضا "بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية" (مينورسو)، و "قوة حفظ السلام التابعة للامم المتحدة" في الصحراء وتندوف، بأن تلعب الدور المنوط بها، في تقديم المساعدة والخبرة الدولية وتسهيل عملية الكشف عن المتورطين من أجل تقديمهم للمحاسبة القضائية.

من جهتها، طالبت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان" و اللجان الأممية المعنية بالكشف عن "حالات الاختفاء القسري".

ويأتي بيان المنظمة الدولية، في سياق ما نشر من أنباء في صحيفة "البابيس" الإسبانية، يفيد اكتشاف خبراء اسبان من إقليم الباسك، لـ"مقبرة جماعية" لثمانية صحراويين، من بينهم قاصرين، قتلوا رميا بالرصاص الحي من قبل "قوات الجيش المغربي"، بتاريخ 12 و13 فبراير 1976.

ودعت المنظمة، إلى المحافظة "على الأدلة الملموسة" التي تقع الآن في يد بعض النشطاء الحقوقيين في مخيمات تندوف، وهي الأدلة التي تركت من قبل فريق من الخبراء الإسبان، من أجل "إجراء تحقيق مستقل و حيادي وشامل في وفاة ثمانية صحراويين" و لتقديم من ثبتت مسؤوليتهم في الحادث للعدالة الدولية.

ونظرا لعامل "عدم الثقة بين السلطات المغربية و جبهة البوليساريو"، طالبت منظمة العفو الدولية الأمم المتحدة إلى التدخل من أجل كشف هوية "المتورطين" في الموضوع .

الحث على توسيع صلاحيات الـ"مينورسو"

وأقرت المنظمة الدولية، بأنها تعيد مناشدتها مرة أخرى، للأمم المتحدة من أجل "توسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل بذلك مجال حقوق الإنسان"، ليس فقط بـ"الأراضي الصحراوية الخاضعة لسيطرة السلطات المغربية"، بل أيضا لـ"الأراضي التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو"، للتصدي للخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تشكل مصدر قلق في المنطقة.

إلى ذلك، إنتقدت المنظمة، "جمود" الجهود المطلوب من أن تبذلها "بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية" (مينورسو)، منذ توليها لمهامها عام 1991.

عدالة إنتقالية "غير مكتملة"

أشارت المنظمة الدولية الذائعة الصيت في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، بأن "المعلومة الجديدة" التي كشفها خبراء الطب الشرعي الإسبان مؤخرا، تكشف "عجز" "هيئة الإنصاف والمصالحة" وكذا "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" كمؤسستين رسميتين مغربيتين، للكشف عن حقيقة مصير المئات من حالات الاختفاء القسري في المغرب والصحراء في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، وهو ما يبرز الحاجة –حسب المنظمة– لمزيد من الإستقصاء المستقل والمحايد وإجراء تحقيقات وافية إلى أن تتم.

واعتبر بيان المنظمة، بأن محاولات العاهل المغربي، محمد السادس، في تأسيس "هيئة الإنصاف والمصالحة" منذ عقد من الزمن، من أجل التحقيق في خروقات حقوق الإنسان، المرتكبة من قبل قوات الجيش المغربي، في الفترة الممتدة ما بين 1956 و1999، وتأسيس "المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان"، على أساس تفعيل توصيات الهيئة، تعد خطوة إيجابية توحي بـ"عدالة إنتقالية"، لكنها "غير مكتملة" حسب تعبير المنظمة.

الخبر

اليزمي

اتهمت مسؤولة بقسم العلاقات الخارجية، مكلفة بملفات المغرب والجزائر وتونس باللجنة الأوربية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضعف السياسة التواصلية مع المسؤولين الأوربيين، حيث توجد فقط الحكومة كمؤسسة لها اتصال بالاتحاد الأوربي.

ودعت نفس المسؤولة المغاربة إلى العناية أكثر بوضعية حقوق الإنسان وتغيير بنود القوانين، كالقانون الجنائي لحماية القاصرين، وتنزيل القوانين التنظيمية للدستور، مؤكدة أن الاتحاد الأوربي مستعد لتقديم المساعدة التقنية في هذا الشأن، وتفادي التعامل العنصري مع المهاجرين.

المنتدى يؤكد على أهمية خلاصات وتوصيات التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب. ويدعو الى فتح حوار وطني يجمع كل الفاعلين ،لبلورة الإجراءات الضرورية للحماية والنهوض بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

المنتدى يؤكد على أهمية خلاصات وتوصيات التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.
ويدعو الى فتح حوار وطني يجمع كل الفاعلين ،لبلورة الإجراءات الضرورية للحماية والنهوض بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

وفي هذا الاطار اصدر المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الانسان بيانا جاء فيه :

على ضوء التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الذيأصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبالنظر للتقييم وللخلاصات والتوصيات الهامة التي بلورها وانسجاما والمواثيق الدولية لحقوق الانسان .
ومن موقع الإنشغال والإنحياز لقضايا حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء طبقا للمقتضيات الدولية ذات الصلة التي إلتزم بها المغرب.
واعتبارا لأدوار المجتمع المدني ،المساهمة في تكريس دولة الحق والقانون وسيادة قيم ومبادئ حقوق الإنسان وإقرار فعلي لكافة حقوق الإنسان.
المنتدى المغربي للديمقراطية و حقوق الإنسان ،يؤكد بداية على أهمية التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب خاصة في الجوانب المرتبطة بالمقترحات بشأن وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء ،ومكافحة الإتجار فيالأشخاص، وفي الجانب التشريعي والمؤسساتي ، وكذاالتوصيات الدقيقة والوجيهة المرتبطة بوسائل الإعلام وبمهام وأدوار النقابات. فإنه يسجل ويعلن المواقف والمطالب التالية:

1 -ملاءمة التشريعات الوطنية مع معايير حقوق الإنسان الكونية والتعجيل بخلف الأليات الوطنية.
2-تصريف عملي لكافة توصيات لجان حقوق الإنسان التابعة لهيئات الأمم المتحدة، والمقررين الخاصين المرتبطة بالهجرة واللجوء و الإتجار بالبشر ،وخاصة النساء والأطفال.

3-وقف الشروط المجحفة واللاإنسانية المطبقة على المغرب ، المرتبطة بمحاربة الهجرة غير النظامية، مقابل تقديم المساعدات المالية.

4-إدماج الحكامة الأمنية في إطار الضمانات القانونية للمهاجرين واللاجئين وإعمال الضمانات الدستورية.

5- فتح حوار وطني يجمع كل الفاعلين ،مؤسسات حكومية، وإعلام ومجتمع مدني،ونقابات... لبلورة الإجراءات الضرورية والمطلوبة للحماية والنهوض بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

6-تعزيز التعاون حول قضايا الهجرة وتنمية سياسات الهجرة ،والإنفتاح على برامج ومخططات منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ،وعلى الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين بكافة التزاماتها.

7-ضمان حق الإنتماء النقابي والتنظيم ومأسسة الحوار والتفاوض مع نقابات المهاجرين ،ومع ممثليهم خاصة بنقابة المنظمة الديمقراطية للشغل « ODT »

-8وقف الإستغلال الشغلي للخادمات الفلبينيات من طرف عائلات تتمتع بالنفوذ،مع ترتيب الجزاءات القانونية في حق مرتكبي تلك الانتهاكات.

9-توفير البنيات الإستقبالية الخاصة والخدمات الطبية والصحية للمهاجرين واللاجئين بالمغرب.

10- نشر وتعميم بيانات ومعطيات حول كل المتابعات القضائية للأفراد المتورطين في استغلال الأطفال والمتاجرة فيهم، وصياغة قوانين لمناهضة الإتجار بالبشر.

11-من أجل تقوية الترسانة القانونية والتشريع الإنساني لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق العمال و الطفل والنساء ، كمنظمة العمل الدولي واليونسيف ،وجعل قضية الهجرة محور الإنشغالات الحقوقية، حتى القضاء على كل الظواهر المقلقة.

12- فتح الإعلام العمومي للنقاش والتداول حول مختلف القضايا المجتمعية وتوفير تعبئة مجتمعية تنتصر لقضايا المهاجرين واللاجئين بالمغرب، ولثقافة حقوق الانسان،الرافضة للتمييز وللعنصرية،والمؤمنة بالتنوع والتعدد والمساواة.

عن المكتب التنفيذي
الرئيس: جواد الخني

المنتدى يؤكد على أهمية خلاصات وتوصيات التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب. ويدعو الى فتح حوار وطني يجمع كل الفاعلين ،لبلورة الإجراءات الضرورية للحماية والنهوض بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

المنتدى يؤكد على أهمية خلاصات وتوصيات التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.
ويدعو الى فتح حوار وطني يجمع كل الفاعلين ،لبلورة الإجراءات الضرورية للحماية والنهوض بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

وفي هذا الاطار اصدر المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الانسان بيانا جاء فيه :

على ضوء التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الذيأصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبالنظر للتقييم وللخلاصات والتوصيات الهامة التي بلورها وانسجاما والمواثيق الدولية لحقوق الانسان .
ومن موقع الإنشغال والإنحياز لقضايا حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء طبقا للمقتضيات الدولية ذات الصلة التي إلتزم بها المغرب.
واعتبارا لأدوار المجتمع المدني ،المساهمة في تكريس دولة الحق والقانون وسيادة قيم ومبادئ حقوق الإنسان وإقرار فعلي لكافة حقوق الإنسان.
المنتدى المغربي للديمقراطية و حقوق الإنسان ،يؤكد بداية على أهمية التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب خاصة في الجوانب المرتبطة بالمقترحات بشأن وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء ،ومكافحة الإتجار فيالأشخاص، وفي الجانب التشريعي والمؤسساتي ، وكذاالتوصيات الدقيقة والوجيهة المرتبطة بوسائل الإعلام وبمهام وأدوار النقابات. فإنه يسجل ويعلن المواقف والمطالب التالية:

1 -ملاءمة التشريعات الوطنية مع معايير حقوق الإنسان الكونية والتعجيل بخلف الأليات الوطنية.
2-تصريف عملي لكافة توصيات لجان حقوق الإنسان التابعة لهيئات الأمم المتحدة، والمقررين الخاصين المرتبطة بالهجرة واللجوء و الإتجار بالبشر ،وخاصة النساء والأطفال.

3-وقف الشروط المجحفة واللاإنسانية المطبقة على المغرب ، المرتبطة بمحاربة الهجرة غير النظامية، مقابل تقديم المساعدات المالية.

4-إدماج الحكامة الأمنية في إطار الضمانات القانونية للمهاجرين واللاجئين وإعمال الضمانات الدستورية.

5- فتح حوار وطني يجمع كل الفاعلين ،مؤسسات حكومية، وإعلام ومجتمع مدني،ونقابات... لبلورة الإجراءات الضرورية والمطلوبة للحماية والنهوض بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

6-تعزيز التعاون حول قضايا الهجرة وتنمية سياسات الهجرة ،والإنفتاح على برامج ومخططات منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ،وعلى الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين بكافة التزاماتها.

7-ضمان حق الإنتماء النقابي والتنظيم ومأسسة الحوار والتفاوض مع نقابات المهاجرين ،ومع ممثليهم خاصة بنقابة المنظمة الديمقراطية للشغل « ODT »

-8وقف الإستغلال الشغلي للخادمات الفلبينيات من طرف عائلات تتمتع بالنفوذ،مع ترتيب الجزاءات القانونية في حق مرتكبي تلك الانتهاكات.

9-توفير البنيات الإستقبالية الخاصة والخدمات الطبية والصحية للمهاجرين واللاجئين بالمغرب.

10- نشر وتعميم بيانات ومعطيات حول كل المتابعات القضائية للأفراد المتورطين في استغلال الأطفال والمتاجرة فيهم، وصياغة قوانين لمناهضة الإتجار بالبشر.

11-من أجل تقوية الترسانة القانونية والتشريع الإنساني لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق العمال و الطفل والنساء ، كمنظمة العمل الدولي واليونسيف ،وجعل قضية الهجرة محور الإنشغالات الحقوقية، حتى القضاء على كل الظواهر المقلقة.

12- فتح الإعلام العمومي للنقاش والتداول حول مختلف القضايا المجتمعية وتوفير تعبئة مجتمعية تنتصر لقضايا المهاجرين واللاجئين بالمغرب، ولثقافة حقوق الانسان،الرافضة للتمييز وللعنصرية،والمؤمنة بالتنوع والتعدد والمساواة.

عن المكتب التنفيذي
الرئيس: جواد الخني

AL BAYANE

Découverte des dépouilles de huit personnes à Fadret Eguiaa

Eclaircissements du CNDH

11779/1-3

Suite à l'évocation ces derniers jours par plusieurs supports de la découverte des dépouilles de huit personnes, qui auraient été enterrées en groupe au lieu-dit Fadret Elguiaa, le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) apporte les éléments d'information suivants :

L'Instance équité et réconciliation (IER) a mené durant son mandat (2004-2005) des investigations sur les huit victimes évoquées, suite à une saisine par leurs familles, leurs proches ou des tiers (pour cinq d'entre eux), ou à sa propre initiative par autosaisine (dans 3 cas).

L'IER avait procédé alors à de nombreuses auditions et rassemblé ou reçu une documentation sur ces cas, qui sont par ailleurs, toujours consignées dans ses archives.

Considérant le contexte, l'année 1976, caractérisée par des affrontements armés entre les Forces Armées Royales, l'armée algérienne et des éléments du Polisario, les huit cas évoqués n'avaient pu être élucidés durant le mandat de l'IER, qui n'a pu accéder à ce jour qu'aux seules archives des autorités marocaines. Ces cas ont été confiés parmi d'autres cas non élucidés par l'IER à un comité de suivi.

Ledit comité de suivi a été mis en place en mars 2006 par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) à la fin du mandat de l'IER et a été chargé de clôturer le processus de réparation et d'investigation éventuelle, en cas d'apparition de nouveaux éléments.

Comme dans d'autres cas non élucidés, les huit cas évoqués ont fait l'objet d'échanges permanents entre le gouvernement marocain et le Groupe de travail des Nations unies sur les disparitions forcées et involontaires (GTDFI) et entre le CCDH puis le CNDH et le Comité international de la Croix rouge (CICR), dans le cadre de leurs efforts conjoints d'établissement des faits. Dans ce cadre, le CICR a effectué huit voyages au Maroc dont le dernier en date remonte au mois d'avril 2013. Cette collaboration a permis de clarifier définitivement de nombreux cas et la prochaine séance de travail est programmée pour novembre 2013.

(Suite en P.3)

AL BAYANE

Découverte des dépouilles de huit personnes à Fadret Eguiaa

Eclaircissements du CNDH

(Suite de la P 1)

Les investigations menées par l'IER ont porté sur toutes sortes de violations graves des droits de l'Homme (disparition forcée, détention arbitraire, exécutions sommaires, torture, atteinte au droit à la vie suite à l'usage disproportionné de la force, exil forcé, etc.) Le travail d'investigation a été mené à partir des requêtes des anciennes victimes ou des ayants droit mais aussi à partir de toutes les listes, disponibles alors de victimes, établies par les ONG des droits de l'Homme tant nationales qu'internationales. Dans plusieurs cas, y compris dans les Provinces du sud, l'IER a procédé par autosaisine et a enquêté sur des cas qui n'ont pas été soumis par les familles et ne figuraient pas dans ces listes. Au total, le nombre de cas de disparition forcée sur lesquelles l'IER a enquêté est supérieur au nombre de requêtes et de noms figurant sur les listes des associations. Durant ce travail, les lieux de sépulture, qui ont été déterminés, ont permis de constater que les victimes avaient été enterrées dans des tombes séparées. Dans deux cas, des fosses collectives ont été trouvées, l'une à Casablanca durant le mandat de l'IER et l'autre à Nador après la fin du mandat de l'IER. Ces faits ont été rendus publics. Les dépouilles ont été enterrées dans des tombes individuelles, conformément aux préceptes de la religion musulmane. Le CNDH tient à souligner sa disponibilité pour recevoir en bonne et due forme tout élément permettant d'avancer dans l'établissement de la vérité. De même, il prendra contact avec les familles des huit personnes évoquées pour recueillir tout élément d'information nouveau, étant entendu que la justice marocaine peut être en permanence saisie, conformément au droit marocain et au droit international.

1179/3

AL BAYANE

11779/2

Migration

Cinq commissions pour la mise en œuvre de la nouvelle politique

Trois commissions interministérielles et deux commissions Ad-hoc ont été constituées dans le cadre de la mise en œuvre de la nouvelle politique d'immigration au Maroc, annonce mardi un communiqué conjoint des ministères de l'Intérieur, des Affaires Etrangères et de la Coopération, de la Justice et des Libertés et de l'Emploi et de la Formation Professionnelle.

«Dans le cadre de la mise en œuvre des Très Hautes Orientations Royales relatives à la nouvelle politique nationale d'immigration, plusieurs réunions interministérielles ont été tenues pour la définition des premières étapes du plan d'action opérationnel mis en place», souligne le communiqué, ajoutant qu'à l'issue de ces réunions, tenues en coordination avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), cinq commissions ont été constituées.

Il s'agit d'une commission ad-hoc chargée de l'examen de 853 cas reconnus comme réfugiés par la représentation du HCR à Rabat. Les auditions des personnes concernées qui seront convoquées par le HCR, auront lieu à partir de la semaine prochaine, précise la même source.

La deuxième commission ad-hoc fixera les critères pour l'examen, au cas par cas, du statut juridique de certaines catégories d'étrangers en situation administrative irrégulière au Maroc, la priorité sera accordée dans un premier temps, aux cas humanitaires vulnérables et aux étrangers exerçant une activité professionnelle régulière, souligne le communiqué conjoint.

Deux commissions interministérielles seront chargées respectivement de la mise à niveau du cadre juridique et institutionnel de l'asile et de la lutte contre la traite des personnes. enfin, une commission interministérielle sur l'action diplomatique est chargée d'arrêter les propositions du Royaume du Maroc dans les principaux forums traitant des questions migratoires et de relancer la coopération régionale et internationale, conclut le communiqué conjoint.

SM le Roi avait, rappelle-t-on, donné Ses Hautes instructions au gouvernement afin de procéder, sans délai, à l'élaboration et la mise en place d'une stratégie et d'un plan d'action dans la perspective de formuler une politique globale en matière d'immigration.

AL BAYANE

11779/21

USA-Maroc

Les États-Unis «saluent» l'initiative royale en matière de migration

Les États-Unis «saluent» l'initiative de S.M. le Roi Mohammed VI visant la réforme du système d'immigration et d'octroi de l'asile «sur la base d'une approche plus juste et plus efficace», a indiqué à la MAP un responsable au département d'État. «L'initiative annoncée par le Roi Mohammed VI, le 10 septembre courant, visant la réforme du système d'immigration et d'octroi de l'asile, sur la base d'une approche plus juste et plus efficace, en droite ligne des recommandations du CNDH, est à saluer», a souligné vendredi ce responsable, ajoutant que «les États-Unis s'attendent à une application rapide par le gouvernement de cette nouvelle politique».

S.M. le Roi avait, rappelle-t-on, donné Ses Hautes Instructions au gouvernement afin de procéder, sans délai, à l'élaboration et la mise en place d'une stratégie et d'un plan d'action dans la perspective de formuler une politique globale en matière d'immigration. «Les États-Unis, poursuit-on, se félicitent aussi du rapport élaboré par le Conseil national des droits de l'Homme qui vise à améliorer le cadre juridique dans quatre domaines relatifs aux réfugiés et demandeurs d'asile, aux résidents sans statut légal d'immigré, au trafic des êtres humains et aux immigrés légaux».

Le responsable américain a réitéré, en outre, que les États-Unis et la communauté internationale attachaient une grande importance aux droits de l'Homme et demeuraient préoccupés par la question des migrants, des réfugiés, des demandeurs d'asile et du trafic des êtres humains à travers le monde. ■

MAP

Mise en œuvre de la nouvelle politique d'immigration

Cinq commissions interministérielles constituées

Trois commissions interministérielles et deux commissions Ad-hoc ont été constituées dans le cadre de la mise en oeuvre de la nouvelle politique d'immigration au Maroc, annonce mardi un communiqué conjoint des ministères de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Coopération, de la Justice et des Libertés et de l'Emploi et de la Formation professionnelle.

"Dans le cadre de la mise en œuvre des Très Hautes Orientations Royales relatives à la nouvelle politique nationale d'immigration, plusieurs réunions interministérielles ont été tenues pour la définition des premières étapes du plan d'action opérationnel mis en place", souligne le communiqué, ajoutant qu'à l'issue de ces réunions, tenues en coordination avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), cinq commissions ont été constituées.

Il s'agit d'une commission ad-hoc chargée de l'examen de 853 cas reconnus comme réfugiés par la représentation du HCR à Rabat. Les auditions des personnes concernées qui seront convoquées par le HCR, auront lieu à partir de la semaine prochaine, précise la même source.

La deuxième commission ad-hoc fixera les critères pour l'examen, au cas par cas, du statut juridique de certaines catégories d'étrangers en situation administrative irrégulière au Maroc, la priorité sera accordée dans un premier temps, aux cas humanitaires vulnérables et aux étrangers exerçant une activité professionnelle régulière, souligne le communiqué conjoint.

Deux commissions interministérielles seront chargées respectivement de la mise à niveau du cadre juridique et institutionnel de l'asile et de la lutte contre la traite des personnes.

Enfin, une commission interministérielle sur l'action diplomatique est chargée d'arrêter les propositions du Royaume du Maroc dans les principaux forums traitant des questions migratoires et de relancer la coopération régionale et internationale, conclut le communiqué conjoint.

SM le Roi avait, rappelle-t-on, donné Ses Hautes instructions au gouvernement afin de procéder, sans délai, à l'élaboration et la mise en place d'une stratégie et d'un plan d'action dans la perspective de formuler une politique globale en matière d'immigration.

Les droits de l'Homme et les jeunes dans la nouvelle Constitution

4/6980

Un séminaire à Marrakech le 20 septembre prochain

"Les droits de l'Homme et les jeunes dans la nouvelle Constitution" est le thème d'un séminaire qui se tiendra vendredi prochain à l'Université privée de Marrakech (UPM) avec la participation de magistrats, universitaires et chercheurs ainsi que de représentants du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Initiée par la "Revue de la jurisprudence", l'Amicale Hassania des magistrats, le master de droit immobilier et notarial de la Faculté de droit de Marrakech et l'Association "Maroc Jeunes", cette journée d'étude s'inscrit dans le cadre de la mobilisation pour la mise en œuvre du discours Royal prononcé à l'occasion du 60ème anniversaire de la Révolution du Roi et du Peuple, qui coïncide avec le 2ème anniversaire de l'entrée en vigueur de la nouvelle Constitution, indique un communiqué des organisateurs.

La nouvelle Constitution s'avère être le couronnement de la volonté irréversible du Royaume pour fonder l'Etat de droit et des institutions à travers un itinéraire particulier qui prend en considération les choix stratégiques et les spécificités de la société marocaine et qui reflète la maturité ainsi que la conscience des Marocains de leurs droits et obligations envers leur pays, ajoute la même source. Et de poursuivre que ces choix dénotent de la volonté des Marocains d'avoir une institution constitutionnelle adaptant des mécanismes de gestion participative et des outils de la bonne gouvernance pour un futur meilleur du point de vue des droits de l'Homme dans leur universalité.

Lors de cette rencontre, les intervenants débattront de thèmes se rapportant à "La valeur de la famille dans la nouvelle constitution", "La Jeunesse et le CNDH", "Les garanties d'un procès équitable à travers la nouvelle constitution" et "Les droits constitutionnels à travers la jurisprudence de la Cour de cassation".

Les cimetières de Rabat presque saturés

Décidément, les cimetières figurent désormais en pole position des espaces publics qui s'adjugent une dimension humanitaire primordiale, dans la mesure où ils incarnent sans conteste le respect à l'égard du mort et la préservation de sa dignité et de ses droits, d'autant qu'ils constituent un lieu auquel doit être conféré toute l'attention en vue de lui permettre de contribuer à l'embellissement aussi bien des villes que des campagnes.

En raison du rythme démesuré, voire effréné, de l'urbanisation et de l'extension de l'espace urbain que connaissent les villes marocaines, les cimetières commencent à poser plusieurs problématiques inhérentes, entre autres, à leur mode de gestion et à leur préservation.

Si l'état de délabrement actuel auquel est assujettie la majorité de ces espaces funéraires dans les villes et les campagnes est un vrai problème, la cité de Rabat, souffre, quant à elle, d'une insuffisance des superficies qui leur sont réservés et l'on estime que la capacité d'accueil sera saturée et pourrait atteindre ses limites dans un ou deux ans au plus tard. Certains d'entre sont d'ores et déjà fermés à cause de leur incapacité à accueillir davantage de dépouilles mortelles, comme c'est le cas du cimetière de Yaâkoub El Mansour.

D'autres pourraient subir le même sort, y compris celui d'Achouhada, dont le conservateur a déclaré à la MAP que ce lieu de repos éternel des rappelés au Dieu sera pratiquement, en l'espace d'une année, dans l'incapacité de faire face aux flux massifs, précisant qu'il reçoit quotidiennement quinze dépouilles mortelles.

Une telle situation requiert du Conseil municipal et des autorités locales, en particulier, de tout mettre en œuvre en vue de trouver des solutions urgentes à même de satisfaire la demande croissante des lieux d'inhumation dans la capitale.

"Tout le monde est conscient de la problématique de la capacité d'accueil des cimetières à laquelle est confrontée la ville de Rabat", a confié à la MAP, de son côté, le vice-président du Conseil municipal de Rabat, Boujemaâ Dara'i, estimant que "le problème réside, en fait, dans la rareté des espaces réservés à l'inhumation des morts musulmans".

Le Conseil municipal et la Wilaya de Rabat-Salé-Zemmour-Zaër œuvrent d'arrache-pied dans le but de chercher de nouveaux cimetières et de procéder à l'extension d'autres, a-t-il fait savoir.

A cet égard, il a souligné que le Conseil municipal prévoit de rattacher 15 hectares limitrophes du cimetière "Asseddiq" qui relèvent du domaine du ministère des Habous et des Affaires islamiques (1/3) et nombre d'héritiers (2/3), notant que le Conseil a entamé des discussions avec ces derniers et pourrait avoir recours, le cas échéant, à la procédure d'expropriation devant permettre d'élargir l'espace de ce cimetière.

D'autre part, il a fait remarquer que le Conseil municipal de Rabat a déjà examiné avec le Haut-Commissariat aux Eaux, aux Forêts et à la Lutte contre la désertification la possibilité de procéder à l'extension du cimetière de Hay Ryad, située en face de l'ancien parc zoologique, estimant que ceci ne relève plus désormais que de quelques procédures juridiques et administratives.

Il a, en outre, révélé que l'un des bienfaiteurs de la commune d'Oum Aâzza a fait don d'un lot de terrain, dont la superficie est de 26 hectares, en vue de le transformer en cimetière, estimant toutefois que le problème qui entrave son exploitation relève de son éloignement de la ville de Rabat (20 km), en plus du fait qu'il s'agit d'une parcelle non-équipée.

Une autre proposition avancée par le président de la circonscription d'Agdal-Ryad, Réda Ben Khaldoun, consistant en la possibilité d'exploiter la ceinture-verte qui sépare les villes de Rabat et de Témara, notant que l'obstacle majeur pour faire face à l'exiguïté des cimetières à Rabat est le déficit de l'assiette immobilière qui entrave l'extension et l'aménagement de nouveaux cimetières.

"L'ensemble des cimetières a atteint sa capacité d'accueil, à l'exception du cimetière Achouhada qui dispose encore de peu d'espaces réservés à l'inhumation", a-t-il signalé, ajoutant que la circonscription Agdal-Ryad a sollicité une Fatwa du Conseil supérieur des Oulémas relative à l'adoption d'une nouvelle méthode d'inhumation (tombes superposées) en tant que moyen de nature à faire face au déficit des espaces réservés aux cimetières dans la capitale.

En mars 2011, le Conseil supérieur des Oulémas a proclamé une Fatwa dans laquelle il avait préconisé l'adoption d'une approche non-hâtive et de patienter avant de trancher sur la légalité de cette forme d'inhumation, et que la méthode d'inhumer doit demeurer inchangée et telle que reconnue par la Charia et les coutumes.

Dans l'attente de glaner des solutions efficientes et susceptibles de satisfaire la demande grandissante sur les tombes, la problématique des cimetières à Rabat et au Maroc en général, exige une approche globale qui portera sur leur extension, la création d'autres, leur gestion moderne et l'embellissement de ces endroits funèbres qui font incontestablement partie de l'espace public.

Selon une étude du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), rendue publique en 2012, il s'avère "tout à fait inadmissible" de considérer les cimetières en tant qu'espace "mort" juste parce qu'ils accueillent des morts, mais plutôt un espace "vivant" dans le paysage général des villes et des campagnes, conformément à une stratégie bien ficelée et complémentaire d'aménagement du territoire et de l'espace.

La Belgique se félicite de la nouvelle politique d'asile et d'immigration du Maroc (Vice-Premier ministre)

mardi, 17 septembre 2013 10:29

L Bruxelles, 16 sept. 2013 (MAP) - La Belgique se félicite de la nouvelle politique d'asile et d'immigration que le Maroc compte mettre en place, a affirmé le vice-Premier ministre belge et ministre des affaires étrangères, Didier Reynders.

"La Belgique se réjouit que le Royaume du Maroc, par sa plus grande autorité, ait décidé d'inscrire son action dans une approche globale, humaine et dans un esprit de responsabilités partagées pour faire face aux nombreux défis liés au phénomène migratoire", a souligné lundi le chef de la diplomatie belge dans un communiqué.

Le Royaume de Belgique, qui partage cette même approche du Maroc, a toujours porté une attention particulière à la protection des migrants conformément au droit international, a ajouté M. Ryenders.

Le Vice-Premier ministre belge a également salué le rapport du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) sur l'accueil des migrants subsahariens au Maroc, qui a reçu le plein soutien de SM le Roi Mohammed VI, notant que les recommandations contenues dans ce rapport sont en phase avec les objectifs du "Partenariat de Mobilité" signé en juin dernier entre le Maroc et l'UE.

Le rapport du CNDH souligne la longue tradition d'immigration et d'accueil du Maroc, explique le cadre juridique national et international qui régit les étrangers au Maroc et présente enfin des recommandations, après avoir analysé les mutations en cours relatives aux migrants et aux réfugiés.(MAP)MO/RK---BI.BR. MAP 161743 GMT sep 2013

Le Sénégal salue la décision du Maroc de définir une nouvelle politique migratoire dans le Royaume (Communiqué)

lundi, 16 septembre 2013 16:05

Dakar, 16 sept. 2013 (MAP) - Le gouvernement sénégalais a salué la décision prise par le Maroc, sur Hautes Instructions de SM le Roi Mohammed VI, de définir une nouvelle politique migratoire globale dans le Royaume.

Selon un communiqué du ministère des Affaires étrangères et des Sénégalais de l'extérieur, parvenu lundi à la MAP, "le Sénégal se félicite de la perspective ainsi ouverte de régulariser la situation de certains immigrés en leur offrant un accès aux opportunités d'emploi et de résidence qui ouvre les possibilités d'une meilleure intégration économique et sociale".

Et de poursuivre qu'"en prenant cette heureuse initiative, le Royaume du Maroc confirme ainsi sa tradition de terre d'accueil, de transit et de brassage socioculturel".

"Dans l'esprit des excellentes relations fraternelles unissant les deux pays, le Sénégal exprime son soutien à cette nouvelle politique migratoire, y compris dans son aspect lié à la lutte contre le trafic et la traite des personnes", lit-on dans le communiqué.(MAP)LS---BI.RM

MAP 161115 GMT sep 2013

La Belgique se félicite de la nouvelle politique d'asile et d'immigration du Maroc (Vice-Premier ministre)

mardi, 17 septembre 2013 10:29

L Bruxelles, 16 sept. 2013 (MAP) - La Belgique se félicite de la nouvelle politique d'asile et d'immigration que le Maroc compte mettre en place, a affirmé le vice-Premier ministre belge et ministre des affaires étrangères, Didier Reynders.

"La Belgique se réjouit que le Royaume du Maroc, par sa plus grande autorité, ait décidé d'inscrire son action dans une approche globale, humaine et dans un esprit de responsabilités partagées pour faire face aux nombreux défis liés au phénomène migratoire", a souligné lundi le chef de la diplomatie belge dans un communiqué.

Le Royaume de Belgique, qui partage cette même approche du Maroc, a toujours porté une attention particulière à la protection des migrants conformément au droit international, a ajouté M. Ryenders.

Le Vice-Premier ministre belge a également salué le rapport du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) sur l'accueil des migrants subsahariens au Maroc, qui a reçu le plein soutien de SM le Roi Mohammed VI, notant que les recommandations contenues dans ce rapport sont en phase avec les objectifs du "Partenariat de Mobilité" signé en juin dernier entre le Maroc et l'UE.

Le rapport du CNDH souligne la longue tradition d'immigration et d'accueil du Maroc, explique le cadre juridique national et international qui régit les étrangers au Maroc et présente enfin des recommandations, après avoir analysé les mutations en cours relatives aux migrants et aux réfugiés.(MAP)MO/RK---BI.BR. MAP 161743 GMT sep 2013

La France assure le Maroc de son soutien à la mise en place de sa nouvelle politique d'asile et d'immigratio

le porte-parole du quai d'Orsay
La France a assuré le Maroc de son "soutien à la mise en place de sa nouvelle politique d'asile et d'immigration, qui organise le statut de réfugié et garantit le principe de non-refoulement".

Le porte- parole du ministère français des Affaires étrangères Philippe Lalliot, a souligné que la "France a pris connaissance "avec intérêt" du rapport du Conseil national des droits de l'homme du Maroc, qui "appelle à la mise en place d'une nouvelle politique marocaine d'asile et d'immigration en formulant des recommandations concrètes et ambitieuses".

"Nous avons également relevé la mobilisation du Roi Mohammed VI sur ce sujet et noté les engagements pris par le gouvernement marocain", a déclaré M. Lalliot lors d'un point de presse.

"Nous avons entendu ses appels à la coopération internationale, adressés aux pays partenaires du Maroc et à l'Union européenne", a-t-il ajouté.

Jeudi 12 Septembre 2013 - 14:38

Par Samir Amor

المنتدى يؤكد على أهمية خلاصات وتوصيات التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب. ويدعو الى فتح حوار وطني يجمع كل الفاعلين ،لبلورة الإجراءات الضرورية للحماية والنهوض بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

المنتدى يؤكد على أهمية خلاصات وتوصيات التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.
ويدعو الى فتح حوار وطني يجمع كل الفاعلين ،لبلورة الإجراءات الضرورية للحماية والنهوض بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

وفي هذا الاطار اصدر المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الانسان بيانا جاء فيه :

على ضوء التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الذيأصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبالنظر للتقييم وللخلاصات والتوصيات الهامة التي بلورها وانسجاما والمواثيق الدولية لحقوق الانسان .
ومن موقع الإنشغال والإنحياز لقضايا حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء طبقا للمقتضيات الدولية ذات الصلة التي إلتزم بها المغرب.
واعتبارا لأدوار المجتمع المدني ،المساهمة في تكريس دولة الحق والقانون وسيادة قيم ومبادئ حقوق الإنسان وإقرار فعلي لكافة حقوق الإنسان.
المنتدى المغربي للديمقراطية و حقوق الإنسان ،يؤكد بداية على أهمية التقرير الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب خاصة في الجوانب المرتبطة بالمقترحات بشأن وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء ،ومكافحة الإتجار فيالأشخاص، وفي الجانب التشريعي والمؤسساتي ، وكذاالتوصيات الدقيقة والوجيهة المرتبطة بوسائل الإعلام وبمهام وأدوار النقابات. فإنه يسجل ويعلن المواقف والمطالب التالية:

1 -ملاءمة التشريعات الوطنية مع معايير حقوق الإنسان الكونية والتعجيل بخلف الأليات الوطنية.
2-تصريف عملي لكافة توصيات لجان حقوق الإنسان التابعة لهيئات الأمم المتحدة، والمقررين الخاصين المرتبطة بالهجرة واللجوء و الإتجار بالبشر ،وخاصة النساء والأطفال.

3-وقف الشروط المجحفة واللاإنسانية المطبقة على المغرب ، المرتبطة بمحاربة الهجرة غير النظامية، مقابل تقديم المساعدات المالية.

4-إدماج الحكامة الأمنية في إطار الضمانات القانونية للمهاجرين واللاجئين وإعمال الضمانات الدستورية.

5- فتح حوار وطني يجمع كل الفاعلين ،مؤسسات حكومية، وإعلام ومجتمع مدني،ونقابات... لبلورة الإجراءات الضرورية والمطلوبة للحماية والنهوض بوضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

6-تعزيز التعاون حول قضايا الهجرة وتنمية سياسات الهجرة ،والإنفتاح على برامج ومخططات منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ،وعلى الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين بكافة التزاماتها.

7-ضمان حق الإنتماء النقابي والتنظيم ومأسسة الحوار والتفاوض مع نقابات المهاجرين ،ومع ممثليهم خاصة بنقابة المنظمة الديمقراطية للشغل « ODT »

8-وقف الإستغلال الشغلي للخادمات الفلبينيات من طرف عائلات تتمتع بالنفوذ،مع ترتيب الجزاءات القانونية في حق مرتكبي تلك الانتهاكات.

9-توفير البنيات الإستقبالية الخاصة والخدمات الطبية والصحية للمهاجرين واللاجئين بالمغرب.

10- نشر وتعميم بيانات ومعطيات حول كل المتابعات القضائية للأفراد المتورطين في استغلال الأطفال والمتاجرة فيهم، وصياغة قوانين لمناهضة الإتجار بالبشر.

11-من أجل تقوية الترسانة القانونية والتشريع الإنساني لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق العمال و الطفل والنساء ، كمنظمة العمل الدولي واليونسيف ،وجعل قضية الهجرة محور الإنشغالات الحقوقية، حتى القضاء على كل الظواهر المقلقة.

12- فتح الإعلام العمومي للنقاش والتداول حول مختلف القضايا المجتمعية وتوفير تعبئة مجتمعية تنتصر لقضايا المهاجرين واللاجئين بالمغرب، ولثقافة حقوق الانسان،الرافضة للتمييز وللعنصرية،والمؤمنة بالتنوع والتعدد والمساواة.

عن المكتب التنفيذي
الرئيس: جواد الخني

Rapport de l'OIM Etat de la migration dans le monde 2013 comment les migrants évaluent leur bien être

L'Organisation internationale pour les migrations (OIM) à Genève lance cette semaine son Rapport *Etat de la migration dans le monde 2013 : Le bien-être des migrants et le développement*, qui brosse pour la première fois un tableau d'ensemble du bien-être des migrants.
S'appuyant sur les constatations d'une enquête mondiale menée par Gallup auprès de plus de 25 000 migrants dans plus de 150 pays, le Rapport jette une lumière nouvelle sur les conditions dans lesquelles vivent réellement les migrants dans le monde d'aujourd'hui, qu'ils aient migré vers ou entre des pays riches du Nord, ou vers ou entre des pays plus pauvres du Sud.
L'ouvrage tente de répondre à diverses questions : En quoi la migration améliore-t-elle ou non les conditions de vie ? Dans quelle mesure les migrants sont-ils satisfaits de leur vie par rapport à la population locale ? Leur est-il plus difficile de trouver un emploi ou de démarrer une affaire ? Ont-ils plus de risque de tomber malade ? Avec ce Rapport, une occasion unique est offerte aux migrants de raconter leur histoire.
Selon la Déclaration du Millénaire des Nations Unies, l'amélioration du bien-être de la personne est l'un des principaux objectifs du développement. Cependant, celui-ci est souvent mesuré avant tout à l'aide d'indicateurs économiques tels que le PNB.
De même, la contribution des migrants au développement est, elle aussi, mesurée avant tout sous l'angle des fonds rapatriés au pays plutôt qu'en fonction des répercussions de la migration sur leur vie.
L'édition 2013 du Rapport *Etat de la migration dans le monde* adopte une approche différente, axée sur six dimensions essentielles du bien-être, pour brosser un tableau unique en son genre des gains et pertes liés à la migration et des conséquences pour le développement humain.
« Il est indispensable d'envisager la migration et le développement de manière plus globale », estime le Directeur général de l'OIM, William Lacy Swing. « Contrairement à une opinion largement répandue, la migration n'est pas simplement un phénomène Sud-Nord. De fait, moins de la moitié des migrants dans le monde quittent un pays en développement pour se rendre dans un pays développé ».
Les données inédites présentées dans le Rapport font apparaître que les adultes qui migrent du Sud vers le Nord ne représentent que 40 % de l'ensemble des migrants dans le monde. Environ 33 % des migrants se déplacent selon un axe Sud-Sud, et 22 % selon un axe Nord-Nord, tandis que 5 % vont du Nord vers le Sud.

Découverte des dépouilles de huit personnes à Fadret Eguiaa : le CNDH mène l'enquête

Publié le 17 septembre 2013 à 15 h 50 min

Suite à l'évocation ces derniers jours par plusieurs supports de la découverte des dépouilles de huit personnes, qui auraient été enterrées en groupe au lieu-dit Fadret Elguiaa, le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) apporte les éléments d'information suivants : L'Instance équité et réconciliation (IER) a mené durant son mandat (2004-2005) des investigations sur les huit victimes évoquées, suite à une saisine par leurs familles, leurs proches ou des tiers (pour cinq d'entre eux), ou à sa propre initiative par auto-saisine (dans 3 cas). L'IER avait procédé alors à de nombreuses auditions et rassemblé ou reçu une documentation sur ces cas, qui sont par ailleurs, toujours consignées dans ses archives. Considérant le contexte, l'année 1976, caractérisée par des affrontements armés entre les Forces Armées Royales, l'armée algérienne et des éléments du Polisario, les huit cas évoqués n'avaient pu être élucidés durant le mandat de l'IER, qui n'a pu accéder à ce jour qu'aux seules archives des autorités marocaines. Ces cas ont été confiés parmi d'autres cas non élucidés par l'IER à un comité de suivi. Ledit comité de suivi a été mis en place en mars 2006 par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) à la fin du mandat de l'IER et a été chargé de clôturer le processus de réparation et d'investigation éventuelle, en cas d'apparition de nouveaux éléments. Comme dans d'autres cas non élucidés, les huit cas évoqués ont fait l'objet d'échanges permanents entre le gouvernement marocain et le Groupe de travail des Nations unies sur les disparitions forcées et involontaires (GTDFI) et entre le CCDH puis le CNDH et le Comité international de la Croix rouge (CICR), dans le cadre de leurs efforts conjoints d'établissement des faits. Dans ce cadre, le CICR a effectué huit voyages au Maroc dont le dernier en date remonte au mois d'avril 2013. Cette collaboration a permis de clarifier définitivement de nombreux cas et la prochaine séance de travail est programmée pour novembre 2013. Les investigations menées par l'IER ont porté sur toutes sortes de violations graves des droits de l'Homme (disparition forcée, détention arbitraire, exécutions sommaires, torture, atteinte au droit à la vie suite à l'usage disproportionné de la force, exil forcé, etc.) Le travail d'investigation a été mené à partir des requêtes des anciennes victimes ou des ayants droit mais aussi à partir de toutes les listes, disponibles alors de victimes, établies par les ONG des droits de l'Homme tant nationales qu'internationales. Dans plusieurs cas, y compris dans les Provinces du sud, l'IER a procédé par auto-saisine et a enquêté sur des cas qui n'ont pas été soumis par les familles et ne figuraient pas dans ces listes. Au total, le nombre de cas de disparition forcée sur lesquelles l'IER a enquêté est supérieur au nombre de requêtes et de noms figurant sur les listes des associations. Durant ce travail, les lieux de sépulture, qui ont été déterminés, ont permis de constater que les victimes avaient été enterrées dans des tombes séparées. Dans deux cas, des fosses collectives ont été trouvées, l'une à Casablanca durant le mandat de l'IER et l'autre à Nador après la fin du mandat de l'IER. Ces faits ont été rendus publics. Les dépouilles ont été enterrées dans des tombes individuelles, conformément aux préceptes de la religion musulmane. Le CNDH tient à souligner sa disponibilité pour recevoir en bonne et due forme tout élément permettant d'avancer dans l'établissement de la vérité. De même, il prendra contact avec les familles des huit personnes évoquées pour recueillir tout élément d'information nouveau, étant entendu que la justice marocaine peut être en permanence saisie, conformément au droit marocain et au droit international.(

L'opinion
www.lopinion.ma

Migration

17147/4

Cinq commissions pour mettre en œuvre la nouvelle politique nationale

Trois commissions interministérielles et deux commissions Ad-hoc ont été constituées dans le cadre de la mise en oeuvre de la nouvelle politique d'immigration au Maroc, annonce mardi un communiqué conjoint des ministères de l'Intérieur, des Affaires Etrangères et de la Coopération, de la Justice et des Libertés et de l'Emploi et de la Formation Professionnelle.

«Dans le cadre de la mise en œuvre des Très Hautes Orientations Royales relatives à la nouvelle politique nationale d'immigration, plusieurs réunions interministérielles ont été tenues pour la définition des premières étapes du plan d'action opérationnel mis en place», souligne le communiqué, ajoutant qu'à l'issue de ces réunions, tenues en coordination avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), cinq commissions ont été constituées.

Il s'agit d'une commission ad-hoc chargée de l'examen de 853 cas reconnus comme réfugiés par la représentation du HCR à Rabat. Les auditions des personnes concernées qui seront convoquées par le HCR, auront lieu à partir de la semaine prochaine, précise la même source.

La deuxième commission ad-hoc fixera les critères pour l'examen, au cas par cas, du statut juridique de certaines catégories d'étrangers en situation administrative irrégulière au Maroc, la priorité sera accordée dans un premier temps, aux cas humanitaires vulnérables et aux étrangers exerçant une activité professionnelle régulière, souligne le communiqué conjoint.

Deux commissions interministérielles seront chargées respectivement de la mise à niveau du cadre juridique et institutionnel de l'asile et de la lutte contre la traite des personnes.

Enfin, une commission interministérielle sur l'action diplomatique est chargée d'arrêter les propositions du Royaume du Maroc dans les principaux forums traitant des questions migratoires et de relancer la coopération régionale et internationale, conclut le communiqué conjoint.

SM le Roi avait, rappelle-t-on, donné Ses Hautes instructions au gouvernement afin de procéder, sans délai, à l'élaboration et la mise en place d'une stratégie et d'un plan d'action dans la perspective de formuler une politique globale en matière d'immigration.

Yazami s'explique sur l'invitation du CNDH à « bannir tout recours à l'emploi de personnes en situation irrégulière »

Posted date: septembre 17, 2013 In: Le20heures, Politique | comment : 0 Comments

Si le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur la migration a été largement salué par l'opinion, l'invitation à «bannir tout recours à l'emploi de personnes en situation irrégulière et à régulariser la situation des employés dans cette situation» est un point noir qui a suscité une forte incompréhension. Pour éclaircir ce point, Driss Yazami, président du Conseil national des droits humains, a indiqué qu'il n'était pas question d'interdire aux immigrés en situation irrégulière de travailler. Au contraire, « (On veut dire) qu'il ne faut pas exploiter les gens en situation irrégulière », et dans le même temps, « régulariser la situation de ceux qui sont déjà en exercice », s'est-il expliqué dimanche dernier lors de l'émission «Milaf Li Niqach» (Dossier à débattre) sur la chaîne Médi1TV. Il reste maintenant à connaître les mécanismes qui seront mis en place pour mettre en œuvre cette recommandation du CNDH et que Driss Yazami n'a pas évoqué.